مطالع الأنظار

على متن طوالع الأنوار

تأليف

أبي الثناء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني

المتوفى ٧٤٩ هـ

وهو شرح لكتاب طوالع الأنوار

للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي

المتوفى ٦٨٥ هـ

ويليه

حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

المتوفى ٨١٦ هـ

دار الكتب

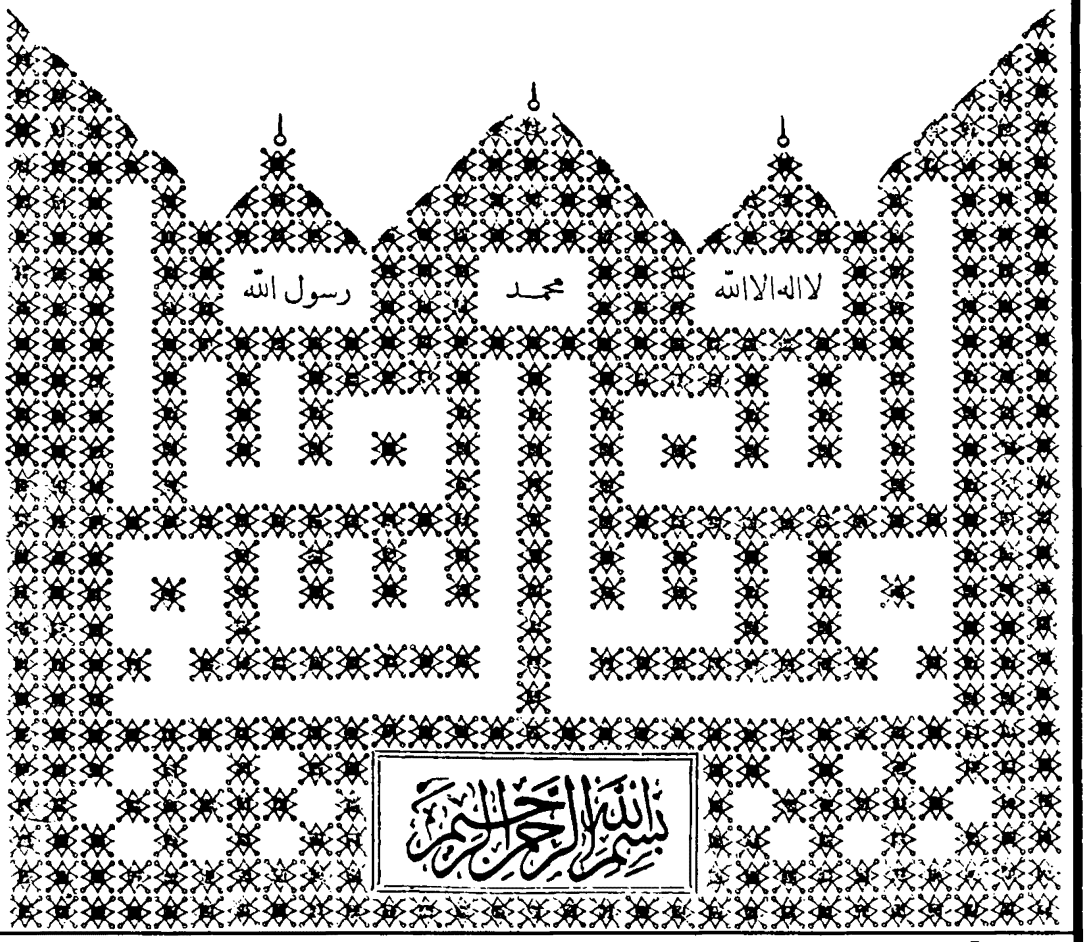

الحمد لله الذى توحد بوجوب الوجود ودوام البقاء تفرد بامتناع العدم واستحالة الفناء دل على وجوده خلق الارض والسموات العلى شهد بوحدانيته انتفاء الفساد عن الارض والسماء تنزه عن مشابهة الامثال والاكفاء تقدس عن الحدوث والانقسام والتأليف والاجزاء أحاط علمه بدبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء فى دياجير الظلماء أبدع المواد بقدرة قديمة ممتنعة عن الانتهاء له الاعادة ومنه الابداء دبر الكائنات بقدره الذى هو تالى سابق القضاء قصرت عن ادراك ذاته أفكار العقلاء تحيرت فى بيداء الوهيته أنظار العلماء والصلاة والسلام على خير البرية محمد الذى بعثه الى كافة البرايا واصطفاه لقمع الضلالة ورفع الهدى ووعده مقام الشفاعة يوم العرض والجزاء وعلى آله البررة الاصفياء وأصحابه الكرام الاتقياء (أما بعد) فان أرباب العقل متطابقون وأصحاب النقل متوافقون على ان أكرم ما يعتد اليه أعناق الهمم واعظم ما يتنافس فيه كرام الامم العلم الذى هو حياة القلب الذى هو رئيس الاعضاء ونتيجة العقل الذى هو أعز الاشياء ولذلك مدح الله تعالى العلم وأهله فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم قال الله تعالى والذين أوتوا العلم درجات وقال هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط وأجل العلوم وأرفعها وأكمل المعارف وأنفعها هو العلوم الشرعية والمعالم الدينية اذ بها انتظام صلاح العباد واغتنام الفلاح فى المعاد ثمرات العقول من أنواعها تجتنى ونفائس العقائل من أصنافها تقتنى من تحلى بها فقد فاز بالقدح المعلى ومن تخلى عنها يحشر يوم القيامة أعمى لاسيما علم أصول الدين الذى هو أعظمها موضوعا وأكرمها أصولا وفروعا وأقواها أركانا وأوضحها برهانا مبنى قواعد الشرع ورأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها هو الكاشف عن أستار الالوهية المطلع على أسرار الربوبية الفارق بين المصطفين الاخيار والمفترين الاشرار المميز بين المطيعين من أهل المغفرة

والرضوان

والرضوان والعاصين من أهل الضلالة والطغيان وقد صنف فيه علماء الازمان وفضلاء الاعصار والاوان مطولات شريفة ومختصرات لطيفة وبالغوا في تحرير المقاصد وتقرير القواعد وتجريد الفرائد وتقييد الفوائد جزاهم الله عنا خير الجزاء غير ان كتاب طوالع الانوار من مصنفات الامام المحقق العلامة قاضي القضاة وحاكم الحكام قدوة المحققين أسوة المدققين أفضل المتأخرين ناصر الملة والدين امام الاسلام والمسلمين عبد الله البيضاوي قدس الله روحه ونور ضريحه اختص من بينها باشتماله على عقائل المعقول ونخب المنقول قد نقح أصوله وخرج فصوله ولخص قوانينه وحقق براهينه وحل مشكله وأبان معضله وهو كما قال مع وجازة لفظه وسهولة حفظه يحتوي على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب مسومة المبادي والمطالع مقومة العوالي والمقاطع فأشار الى من لا يسعني مخالفته ولا يمكنني الا موافقته ان أشرح له شرحا يحرر مقاصده ويقرر قواعده ويجرد فرائده ويقيد فوائده ويفصل مجمله ويكمل مفصله ويفتح مشكله ويوضح معضله فبادرت الى مقتضى اشارته وفتحت مغلق عبارته وسعيت في تبيين معانيه وتعيين مبانيه وسميته ﴿مطالع الانظار في شرح طوالع الانوار﴾ ووسمته باسم من هو متخل عن قبائح الرذائل متحل بمحاسن الشمائل منبع الجود والاحسان المؤيد بتأييد الرحمن وهو المقر الاشرف العالي المولوي الاميري الكبيري الاجلي المخدومي المجاهدي المرابطي المثاغري المؤيدي المنصوري العضدي الذخري الاتابكي الاسفهسلاري السيفي قوصون الساقي الملكي الناصري شيد الله عضده بمن جاهد في الله واجتهد فاقام العدل والاحسان ونصر أهل الدين والايمان مولانا السلطان الاعظم مالك رقاب ملوك الامم ملك ملوك العرب والعجم السيد العادل المجاهد المرابط المثاغر المظفر على الاعداء المنصور من السماء ناصر الدنيا والدين سلطان الاسلام والمسلمين محيي العدل في العالمين منصف المظلومين من الظالمين امام المتقين جامع كلم المؤمنين أبي المعالي محمد ابن مولانا السلطان الاعظم الملك المنصور سيف الدين أبو الفتح قلاوون مد الله سلطانه على الامة ظلا وأوسعهم من نصله وفضله صونا وبذلا ومهد لمقامه الشريف بين منازل الكواكب محلا بالسعود محلى وقسم البأس والبذل لاعدائه وأوليائه من الليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى شكرا لبعض أياديه واكراما وشيء من احسانه وانعامه والمرجو من محاسن شيمه ان يتلقاه بالقبول بفضله وكرمه ۞ قال ﴿الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه دل على وجوده أرضه وسماؤه وشهد بوحدانيته رصف العالم وبناؤه العليم الذي يحيط علمه بما لا يتناهى عده واحصاؤه القدير الذي لا تنتهي قدرته عند المراد له اعادته وابداؤه يدبر الامر من السماء الى الارض بتالي قدره سنن السابق قضاؤه جلت قدرته وتباركت أسماؤه وعظمت نعمته وعمت آلاؤه تاهت في بيداء الوهية انظار العقل وآراؤه وارتجت دون ادراكه طرق الفكر وانحاؤه أحمده ولا يحصى ثناؤه وأشكره والشكر أيضا عطاؤه وأصلي على رسوله الذي رفع الهدى جده وعناؤه وقمع الضلالة بأسه وغناؤه صلى الله عليه وعلى آله ما أضاء البدر المنير ضياؤه﴾ أقول ضمن هذه الخطبة معظم مطالب اصول الدين من اثبات الصانع وصفاته ونعوت جماله من وجوب الوجود والبقاء وامتناع العدم والفناء والوحدانية والعلم والقدرة والتدبير والقضاء والقدر والاعادة والابداء والنبوة براعة للاستهلال والحمد هو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها يقال حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسبه وشجاعته والحق سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الجمال مولى النعم على الكمال فهو المستحق للحمد والاجلال واتصافه تعالى بوجوب الوجود هو الاصل الذي يشهد على انه متصف بالصفات الالهية فخص الحمد بالذات الذي اتصف بوجوب الوجود ووجوب الوجود يلزمه وجوب البقاء وامتناع العدم والفناء واعتبر الثالث بالنسبة الى الاول والآخر بالنسبة الى الثاني فاردف الاول بالثاني ثم اردفهما بالثالث والرابع ثم اشار الى ما يدل على وجوده تعالى على طريقة المتكلمين من الاستدلال

على وجوده بمصنوعاته واظهر المصنوعات الدالة على وجوده الارض والسماء قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى افى الله شك فاطر السموات والارض ثم شهد على وحدانيته رصف العالم و بناؤه المستلزم لنفى الكثرة المستلزمة لفساد السموات والارض قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والرصف بالسكون المصدر يقال رصفت الحجارة فى البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض ثم بين انه عليم بالعلم لا عليم بالذات وان علمه واحد محيط بالمعلومات التى لا يتناهى عددها واحصاؤها فان علمه واحد يتعلق بكل شئ من الكليات والجزئيات المحسوسات والمعقولات قال الله تعالى وهو بكل شئ عليم وقال الله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين وقال الله تعالى ان الله لا يخفى عليه شئ فى الارض ولا فى السماء وقال تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى ثم ذكر انه قدير بقدرة واجبة بذاته تعالى دائمة بدوامه متعلقة بكل الممكنات وتخصيص بعض الممكنات بالحدوث فى بعض الاوقات بحسب تعلق الارادة به فلا ينتهى قدرته عند المراد فله اعادة المراد كما له ابداؤه قال الله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده ثم بين انه تعالى يدبر أمر المخلوقات من السماء الى الارض بقدره الذى هو تالى سنن قضائه السابق قال الله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر وقال تعالى وان من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم فالقضاء عبارة عن وجود جميع المخلوقات فى الكتاب المبين واللوح المحفوظ مجتمعة و مجملة على سبيل الابداع والقدر عبارة عن وجودها منزلة فى الاعيان بعد حصول شرائطها مفصلة واحدا بعد واحد والسنن الطريقة يقال استقام فلان على سنن واحد جلت قدرته التى هى على كل شئ ولا تنتهى عند المراد تباركت أسماؤه أى تعالى وتعاظم أسماؤه عن سمات المخلوقين قال الله تعالى تبارك اسم ربك ذى الجلال والاكرام عظمت نعمته التى أسبغ علينا ظاهرة وباطنة وعمت آلاؤه التى هى شاملة لكل المخلوقات قال الله تعالى وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة وقال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها تاهت أى تحيرت فى بيداء ألوهيته انظار العقل أى ملاحظته بالبصيرة وآراؤه فان ملاحظة العقل بالبصيرة لما لا يدرك بالضرورة انما هو بالحد والرسم والبارى عز شأنه لا يشارك شيأ من الاشياء فى معنى جنسى ولا نوعى فلا ينفصل عن غيره بمعنى فصلى أو عرضى بل هو منفصل بذاته فذاته ليس له حد اذ ليس له جنس ولا فصل ولانه منفصل بذاته عما عداه فليس له لازم بين يوصل تصوره العقل الى حقيقته فلا رسم له يوصله الى ملاحظته ولذلك تاهت انظار العقل أى ملاحظته التى يستفاد بها تصور الشئ وآراؤه التى يستفاد بها التصديق به لان التصديق النظرى انما يستفاد من الاستدلال بالمؤثر على الاثر أو بالاثر على المؤثر والاول محال فى حقه فانه هو السبب الاول الموجد لجميع المخلوقات الذى يستشهد به لا عليه والثانى ربما لا يفيد اليقين فيتحير العقل قال الله تعالى سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شئ شهيد وارتجت أى انقلعت طرق الفكر وانحاؤه أى جهاته * واعلم أن الفكر كما سيأتى هو حركة النفس فى المعقولات مبتدئة من المطلوب منتهية اليه تشبه الحركة الاينية المستدعية لمسافة تقع الحركة فيها وتسمى تلك المسافة الطريق ولما يبتدئ منه الحركة ولما ينتهى اليه الحركة ويسمى كل منهما جهة فشبه تلك المعقولات بالطرق التى وقعت فيها الحركة الاينية والمطلوب الذى ابتدأت الحركة منه وانتهت اليه بالجهة فسماهما باسميهما ولما بين أن الحمد لمن هو متصف بالصفات الجميلة منعم على غيره وان الله تعالى هو المتصف بالصفات الجميلة مولى النعم أخذ فى حمده فقال أحمده ولا يحصى ثناؤه اقتداء بسيد المرسلين صلوات الله عليه حيث قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقال وأشكره والشكر أيضا عطاؤه لان أفعال العباد مخلوقة لله والشكر أيضا من أفعال العباد فانه ثناء باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان وبالجملة

صرف النفس والاعضاء والقوى الظاهرة والباطنة الى ماخلقت له فيكون الشكر عطاءه تعالى ولما كان كل سعادة دينية أودنيوية عاجلة أوآجلة واصلة الينا بوسيلة الرسول عليه السلام قال الله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وقد أمرنا الله تعالى بان نصلي عليه قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ياأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما أخذ في الصلاة عليه فقال وأصلي على رسوله الذي رفع الهدى بأن بلغه مشارق الارض ومغاربها والعناء بالفتح التعب مصدر عنى بالكسر يعنى بالفتح وقمع الضلالة أي قهر بأسه أي شدته وغناؤه بالفتح النفع والضياء الضوء يقال ضاءت النار ضوأ وضياء وأضاءت مثله وقد يجيء متعديا يقال أضاءته النار وأضاءها ههنا متعد فاعله ضياؤه والضمير الذي أضيف اليه الضياء راجع الى الرسول عليه الصلاة والسلام والبدر المنير مفعوله ويجوز أيضا أن يكون لازما ويكون حينئذ البدر المنير فاعلا لاضاء وضياؤه بدلا منه ۞ قال ﴿وبعد فان أعظم العلوم موضوعا وأقومها أصولا وفروعا وأقواها حجة ودليلا وأجلاها محجة وسبيلا هو العلم الكافل بابراز أسرار اللاهوت عن أستار الجبروت المطلع على مشاهدات الملك ومغيبات الملكوت الفارق بين المنتخبين للرسالة والهدى والمنطبعين على الضلالة والردى الكاشف عن أحوال السعداء والاشقياء في دار البقاء يوم العدل والقضاء مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها﴾ أقول أراد أن يشير الى أن أشرف العلوم هو علم أصول الدين ليكون باعثا للمحصلين على طلبه ولما كان عظم العلم وشرفه بعظم الموضوع وشرفه وباستقامة أصوله أي قواعده الكلية ككونه تعالى فاعلا مختارا وفروعه أي المسائل التي تتفرع على القواعد الكلية كبعثة الرسل وحشر الاجساد وبقوة حجته ودليله ووضوح محجته وسبيله كان كل علم موضوعه اعظم واشرف وأصوله وفروعه أقوم وحجته ودليله أقوى ومحجته وسبيله اوضح كان ذلك العلم أعظم وأشرف واعظم العلوم موضوعا وأقومها أصولا وفروعا واقواها حجة ودليلا وأوضحها محجة وسبيلا هو العلم المسمى بالكلام فانه هو الكافل باظهار صفات ذاته تعالى عن صفات الافعال والابراز الاظهار وأسرار اللاهوت صفات الذات واللاهوت هو الذات وأستار الجبروت صفات الافعال فان صفات الذات وراء حجاب صفات الافعال فانا ندرك أولا صفات الافعال ونستدل بها على وجودها ثم ندرك صفات الذات قوله المطلع وصف ثان للعلم على مشاهدات الملك أي المحسوسات ومغيبات الملكوت أي المعقولات المغيبة عن الحواس فان من الموجودات الممكنة مايدرك بالحس ويسمى بالشهادة والملك والخلق ومنها مالايدرك بالحس بل بالعقل ويسمى بالغيب والملكوت والامر واليهما الاشارة بقوله تعالى عالم الغيب والشهادة وبقوله ألا له الخلق والامر وبقوله تبارك الذي بيده الملك وبقوله فسبحان الذي بيده ملكوت كل شئ قوله الفارق صفة ثالثة للعلم أي فارق بين المصطفين للرسالة والهدى والمنطبعين على الضلالة والردى أي المجبولين عليهما والردى الهلاك مصدر ردى بالكسر يردى بالفتح ردى قوله الكاشف وصف رابع للعلم أي الكاشف عن أحوال أهل السعادة والشقاوة في الآخرة التي هي دار البقاء يوم العدل والقضاء قوله مبنى قواعد الشرع صفة خامسة مرتبة على ماسبقه فان قواعد الشرع ومعالم الدين أصلها الكتاب والسنة والاستدلال بهما يتوقف على اثبات ان الله متكلم مرسل للرسل موح اليهم وهذه الامور انما تعلم من الكلام فيكون مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها فان معالم الدين محتاجة الى علم الكلام وعلم الكلام غير محتاج اليها وانما كان العلم الموصوف بهذه الصفات أعظم العلوم موضوعا وأقومها أصولا وفروعا وأقواها حجة ودليلا وأجلاها محجة وسبيلا لان موضوعه ذات الله تعالى وذوات المخلوقات لانه يبحث فيه عن صفات الله تعالى وأحوال المخلوقات من حيث انها توصل الى اليقين فيما يجب الايمان به لا يقال لا يجوز أن تكون ذات الله موضوعا لعلم الكلام لان موضوع كل علم ماهو مسلم في ذلك العلم بين بنفسه أو مبين في علم آخر وذات الله تعالى غير بين بنفسه لانه نظري وغير مبين في علم آخر لان سائر

العلوم الشرعية يستعان فيها بالكلام لاسيما اثبات الصانع تعالى لما قيل ان ذاته مبين فى الحكمة ومسلم فى الكلام فانه غير مستقيم لان موضوع أعلى العلوم الدينية كيف يجوز أن يكون مبينا فى علم آخر غريب عن العلوم الشرعية بل لان المبين بالدليل وجود الذات وهو زائد على الذات أى الوجود المطلق فيكون من أحوال الذات والبحث عن أحوال موضوع العلم فى العلم لا ينافى كون الذات موضوعا فان قيل اثبات وجود الموضوع لا يكون فى هذا العلم بل فى علم آخر ان كان غير بين الوجود والوجود بالنسبة الى الذات غير بين ولهذا يحتاج الى البرهان أجيب بأنه اذا كان البحث عن الاحوال التى هى غير الوجود يكون وجود الموضوع مسلما ومبينا فى علم آخر وأما اذا كان البحث عن الوجود فلا يكون مبينا فى علم آخر بل فى ذلك العلم فانه حينئذ يكون من مسائل العلم على ان قولهم ان وجود الموضوع انما يبين فى علم آخر ليس على اطلاقه بل المراد منه ان الموضوع الذى هو أخص من موضوع علم آخر انما يبين وجوده فى العلم الآخر اذا كان غير بين فظهر ان أعظم العلوم موضوعا هو الكلام وأما ان علم الكلام أقوم العلوم اصولا وفروعا أما بالنسبة الى العلوم الشرعية فلانه يقينى وسائرها ظنى وأما بالنسبة الى الالهى على طريقة الحكيم فلانه مستند الى الوحى المفيد حق اليقين والتأييد الالهى المستلزم لكمال العرفان المنزه عن شائبة الوهم بخلاف الالهى على طريقة الحكيم فانه مبنى على العقل الذى يعارضه الوهم واذا كان الاصول كذلك فالفروع المستنبطة كذلك وأما انه أقواها حجة ودليلا فلان حجته برهان قاطع واجلاها محجة وسبيلا فلانه سبيل الانبياء الذى هو الصراط المستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الارض ۞ قال ﴿هذا وان كتابنا يشتمل على عقائل المعقول ونخب المنقول فى تنقيح أصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه وحل مشكلاته وابانة معضلاته وهو مع وجازة لفظه وسهولة حفظه يحتوى على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب مسومة المبادى والمطالع مقومة العوالى والمقاطع وسميته * طوالع الانوار من مطالع الانظار * والله سبحانه أسأله ان يعصمنى من الاباطيل ويهدينى سواء السبيل ويغفر لى خطيئتى يوم الدين ويبوأنى فى أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين﴾ أقول أى مضى هذا وأخذ هذا والعقائل جمع عقيلة وهى الكريمة من كل شئ أى يشتمل على نفائس المسائل العقلية وخيار المباحث النقلية يقال جاءنى نخب أصحابه أى خيارهم فى تنقيح أصوله وتخريج فصوله فان الاصول المقررة فيه منقحة والفصول المحررة فيه مخرجة والتنقيح التهذيب والمعنى ان أصوله مهذبة منقحة عن الزوائد وفصوله محررة مخرجة على القواعد وقوانينه ملخصة أى مبينة مشروحة والتلخيص التبيين والشرح والمشكل الملتبس يقال أشكل الامر أى التبس ويقال اعضل الامر أى اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه والابانة الايضاح يقال ابنته ابانة أى أوضحته والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو ما تشعب أى تفرق من قبائل العرب والجنوب جمع الجنب متدانية الجنوب أى متقاربها والمسومة المعلمة قوله تعالى مسومين أى معلمين وقوله تعالى حجارة من طين مسومة أى عليها أمثال الخواتيم مقومة أى مستقيمة يقال قومت الشئ فهو قويم أى مستقيم وأراد بالمطالع والمبادى مباحث النظر ومباديه والممكنات وأراد بالعوالى والمقاطع مباحث الالهيات والنبوة والامامة وهو ظاهر ۞ قال ﴿وبعد فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة كتب﴾ أقول لما كان المقصود الاعظم من تأليف هذا الكتاب اثبات الصانع وصفاته والنبوة وما يتعلق بها بالبراهين العقلية المتألفة من مقدمات مأخوذة من الممكنات بالنظر فيها رتب المصنف الكتاب على مقدمة وثلاثة كتب المقدمة فى مباحث تتعلق بالنظر الكتاب الاول فى الممكنات الكتاب الثانى فى الالهيات الكتاب الثالث فى النبوة وما يتعلق بها ۞ قال ﴿اما المقدمة ففى مباحث تتعلق بالنظر وفيها فصول﴾ أقول المراد بالمقدمة ما يتوقف عليها المباحث الآتية ومباحث الكتب الثلاثة تتوقف على مباحث تتعلق بالنظر فلهذا جعل المصنف مباحث النظر مقدمة

للكتب الثلاثة ولما كان النظر ترتيب أمور معلومة متصورة أو مصدق بها على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم صار مباحث التصور والتصديق مبادى للنظر وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى تصور سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى تصديق سميت حجة ودليلا وللنظر باعتبار شموله لهما أحكام ذكر فى المقدمة أربعة فصول الاول فى المبادى الثانى فى الاقوال الشارحة الثالث فى الحجج الرابع فى أحكام النظر

قال ﴿الفصل الاول فى المبادى﴾

﴿اعلم ان تعقل الشئ وحده من غير حكم عليه بنفى أو اثبات يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما يسمى تصديقا وكلاهما ينقسمان الى بديهى لا يتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم والحكم بان النفى والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وكسبى يحتاج اليه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع اذ لو كانت التصورات والتصديقات باسرها ضرورية أو مكتسبة لما فقدنا شيأ أو لما تحصلنا على شئ لان النظرى انما يكتسب من معارف أخرى سابقة فلو كانت باسرها مكتسبة لزم استناد كل منهما الى غيره اما فى موضوعات متناهية أو غير متناهية فيلزم الدور أو التسلسل المحالان﴾

أقول اعلم ان تعقل الشئ ادراكه مجردا عن الغواشى الغريبة واللواحق المادية التى لا تلزم ماهيته عن ماهيته فهو نوع من الادراك فان الادراك تمثل حقيقة الشئ عند المدرك يشاهدها ما به يدرك وهو على أربع مراتب احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس ادراك الشئ مكتنفا بالعوارض الغريبة واللواحق المادية مع حضور المادة ونسبة خاصة بينها وبين المدرك والتخيل ادراكه مكتنفا بالعوارض الغريبة واللواحق المادية ولكن لا يشترط حضور المادة ونسبتها الخاصة والتوهم ادراك المعنى الجزئى المتعلق بالمحسوس ومنهم من يخص الادراك بالاحساس وحينئذ يكون مباينا للتعقل والعلم قد يراد به الادراك بالمعنى الاول فيكون كل من الاحساس والتخيل والتوهم والتعقل علما ومنهم من قيد العلم بالامر المعنوى وحينئذ يكون مباينا للادراك بمعنى الاحساس وأخص مطلقا من الادراك بالمعنى الاول وعلى كل تقدير يكون التعقل أخص من العلم مطلقا وقد يطلق العلم ويراد به التصديق وقد يطلق ويراد به التصديق اليقينى ثم العلم بالمعنى الاول قد قسمه الشيخ فى الاشارات الى تصور ساذج أى مجرد عن التصديق والى تصور معه تصديق وفى الشفاء الى تصور فقط والى تصور معه تصديق كقولنا كل بياض عرض والتصور فى مثل هذا يفيد ان تحدث فى الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض والعرض والتصديق هو أن يحصل فى الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء أنفسها انها مطابقة لها ومنهم من قسم العلم الى التصور والى التصديق وأراد بالتصور الادراك الساذج أى الادراك الذى لا يلحقه الحكم وأراد بالتصديق الادراك الذى يلحقه الحكم ومنهم من جعل التصديق عبارة عن مجموع الادراك والحكم والمصنف قسم التعقل الى قسمين تعقل الشئ حال كونه منفردا عن الحكم عليه بنفى شئ عنه أو اثباته له وتعقل الشئ مع الحكم عليه باحدهما ويسمى الاول تصورا والثانى تصديقا وانما خص التعقل بالتقسيم من بين سائر أنواع الادراك لان الامور المعلومة التى يكون ترتيبها فكرا ونظرا هى المعقولات لا المحسوسات والمتخيلات والمتوهمات لما ستعرف ان الفكر هو الحركة فى المعقولات ولم يلزم من تقسيم التعقل الى قسمين وتسميه أحدهما بالتصور والآخر بالتصديق عدم انقسام سائر أنواع الادراك الى قسمين وتسمية أحدهما بالتصور والآخر بالتصديق ولا تسميه أحدهما بالتصور فقط أو بالتصور الساذج وتسميه الآخر بالتصور مع التصديق أى الحكم وقوله وحده حال من الشئ وقوله من غير حكم عليه بنفى أو اثبات أى من غير ان يلحقه حكم باحدهما بيان لقوله وحده والمراد به انه لا يلحقه حكم لا انه يلحقه عدم الحكم والحكم ايقاع النسبة الثبوتية أو انتزاعها ويقال للايقاع ايجاب واثبات وللانتزاع سلب ونفى والنسبة الثبوتية تبوت شئ

لشئ على وجه هو هو كثبوت عرض للبياض فى قولنا البياض عرض أو ثبوت شئ مع شئ على وجه
الاستصحاب كثبوت قولنا كانت الشمس طالعة مع قولنا النهار موجود فى قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود أو ثبوت مباينة شئ عن شئ على وجه الانفصال كانفصال قولنا هذا العدد زوج عن
قولنا هذا العدد فرد فى نحو قولنا اما أن يكون هذا العدد فردا أو زوجا فعلى هذا تعقل شئ لا يلحقه الحكم
يسمى تصورا وتعقل شئ يلحقه الحكم يسمى تصديقا وبينهما انفصال حقيقى على معنى انهما لا يصدقان
ولا يرتفعان عن التعقل ولا يلزم خروج تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله فى التصديق لان
تصور كل من الطرفين تعقل شئ وحده أى لا يلحقه حكم فيكون خارجا عن التصديق داخلا فى التصور
ولا يلزم أن يكون تصور المحكوم عليه مع الحكم تصديقا لان تصور المحكوم عليه لا يلحقه حكم قوله
وكلاهما أى كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى بديهى لا يتوقف حصوله على نظر وفكر والى
كسبى يحتاج الى نظر وفكر على معنى ان البعض من كل منهما بديهى والبعض من كل منهما كسبى مثال
التصور البديهى تصور الوجود والعدم ومثال التصديق البديهى الحكم بأن النفى والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان ومثال التصور الكسبى تصور الملك والجن ومثال التصديق الكسبى العلم بحدوث العالم وقدم
الصانع وفى تعريف التصديق البديهى بأنه الذى لا يتوقف حصوله على نظر وفكر نظر لان التصديق
البديهى قد يتوقف حصوله على نظر وفكر بأن يكون كل من طرفيه أو أحدهما كسبيا والاولى أن يقال
التصديق البديهى هو الذى لا يتوقف جزم العقل بالنسبة الواقعة بين الطرفين بعد تصورهما على نظر
وفكر والبديهى بهذا المعنى يتناول المشاهدات وهى قضايا يستفاد العلم بها من الحس الظاهر ويسمى
محسوسات مثل حكمنا بوجود الشمس أو من الحس الباطن ويسمى قضايا اعتبارية مثل حكمنا بان لنا
خوفا وغضبا ومنهم من فسر التصديق البديهى بانه الذى يقتضيه العقل عند تصور طرفيه من غير
استعانة بشئ ويسمى الاول ضروريا فالبديهى بهذا التفسير أخص من الضرورى مطلقا وبالتفسير
الذى ذكر أولا مرادف له وينبغى أن يراد بالتصديق البديهى فى هذا التقسيم ما هو مرادف للضرورى
والا لم ينحصر التصديق فى البديهى والكسبى ولما كان كثير من المحققين جعلوا التصديق حكما المصنف
جعل التصديق فى التقسيم تعقل الشئ مع الحكم عليه بنفى أو اثبات ذكر فى مثال التصديق البديهى
الحكم بان النفى والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان تنبيها على أن الحكم هو التصديق عند طائفة وجعل
التصديق فى التقسيم تعقل الشئ مع الحكم بأحدهما تنبيها على أن المختار عنده جعل التصديق عبارة
عن تعقل الشئ مع الحكم وانما قلنا ان البعض من كل منهما أى من التصور والتصديق بديهى
والبعض من كل منهما كسبى لانه لو لم يكن كذلك لكانت التصورات والتصديقات باسرها ضرورية أو
كسبية وكل منهما محال أما الاول فلانه لو كانت التصورات والتصديقات باسرها ضرورية لما افتقدنا
شيأ منهما أى يكون الكل حاصلا لنا بلا نظر وفكر واللازم باطل فان كثيرا من التصورات والتصديقات
غير حاصل لنا بلا نظر وفكر وأما الثانى فلانه لو كانت التصورات والتصديقات باسرها كسبية لما
تحصلنا على شئ منهما واللازم باطل فان كثيرا من التصورات والتصديقات قد تحصل عليها ببيان
الملازمة ان النظرى انما يكتسب من معارف أخرى سابقة فلو كانت التصورات والتصديقات باسرها
مكتسبة لزم استناد كل منهما الى غيره اما فى موضوعات متناهية فيلزم الدور ضرورة لزوم عود اكتساب
شئ منهما حينئذ الى ما يتوقف عليه واما فى موضوعات غير متناهية فيلزم التسلسل الى غير النهاية وكل من
الدور والتسلسل يستلزم امتناع تحصلنا على شئ من التصورات والتصديقات أما الدور فلانه حينئذ
يتوقف تحصلنا على شئ على ما يتوقف عليه الشئ فيتوقف تحصلنا على شئ على نفسه لان المتوقف على
المتوقف على الشئ متوقف على ذلك الشئ وما يتوقف على نفسه امتنع حصوله وأما التسلسل فلان
تحصلنا على شئ من التصورات والتصديقات يتوقف حينئذ على تحصلنا على ما لا نهاية له فى العقل

وحصول مالانهاية له في العقل محال لامتناع احاطة الذهن بمالايتناهى والموقوف على المحال محال
فتحصلنا على شئ من التصورات والتصديقات محال وقد اعترض على التصورات بانه ان كان المراد
تصور الشئ بحقيقته نختار ان الكل كسبي ولزوم الدور أو التسلسل حينئذ ممنوع اذ يجوز انتهاء
التصور بحقيقته في الاكتساب الى التصور بوجه ما لايقال لذلك الوجه حقيقة فانه عرض من
عوارضه والعرض له حقيقة والفرض ان تصورا لحقيقة مكتسب فيلزم الدور أو التسلسل لانا نقول
انما يلزم الدور أو التسلسل لو توقف اكتساب تصور الشئ بحقيقته على تصور حقيقة معروضه وهو
ممنوع اذ يجوز ان يكتسب تصور الشئ بحقيقته من تصور شئ آخر بوجه ما وان كان المراد تصور
الشئ بوجه ما نختار ان الكل ضروري اذ كل شئ يتوجه العقل اليه متصور بوجه ما فان قيل نعني
بالتصور أعم من أن يكون بحقيقته أو بوجه ما أو نعني مختلطا بان يكون البعض بوجه ما والبعض
بحقيقته أجيب عن الاول بان العام في ضمن الخاص وقد أبطلناه وعن الثاني انا نختار حينئذ ان الكل
ضروري والجواب انا نعني بكل التصورات كل واحد مما صدق عليه أنه تصور أعم من أن يكون
بحقيقته أو بوجه ما على وجه يشمل جميع افراد التصور بوجه ما وجميع افراد التصور بحقيقته
ولا يلزم من بطلان كل واحد من القسمين منفردا عن الآخر بطلان هذا فانه لو كان الكل ضروريا
بهذا المعنى يكون جميع افراد التصور الشامل لجميع افراد التصور بوجه ما ولجميع افراد التصور
بحقيقته ضروريا فلا يكون شئ منهما مفقودا ولو كان الكل بهذا المعنى كسبيا يلزم الدور أو التسلسل
واعترض أيضا بانه على تقدير أن يكون الكل مكتسبا تكون القضايا المذكورة في بطلان هذا القسم
مكتسبة فلا يمكن الاحتجاج على بطلان هذا القسم لانه حينئذ كل قضية تذكر في بطلان هذا القسم
مكتسبة فتمنع فتحتاج الى غيرها ويلزم الدور أو التسلسل فلا يتم الاحتجاج وأجيب بان القضايا
المذكورة في بطلان هذا القسم معلومة في نفس الامر فان كانت معلومة على تقدير كون الكل مكتسبا يتم
الاحتجاج سالما عن المنع والا يلزم انتفاء هذا التقدير لاستلزامه خلاف ما في نفس الامر فان قيل لانسلم
انه اذا لم تكن معلومة يلزم انتفاء هذا التقدير قوله لاستلزامه خلاف ما في نفس الامر قلنا لانسلم انه
يستلزم خلاف ما في نفس الامر وانما يلزم ذلك ان لو كان انتفاء المعلومية لازما لهذا التقدير وهو ممنوع
أجيب بان هذه القضايا معلومة في نفس الامر فان كان هذا التقدير واقعا في نفس الامر يكون واقعا مع
معلوميتها الان ما هو واقع في نفس الامر واقع مع جميع الامور الواقعة في نفس الامر فيتم الاحتجاج سالما
عن المنع والا يلزم المطلوب وهو انتفاء كون الكل مكتسبا في نفس الامر ويمكن دفع هذا الاعتراض بوجه
آخر وهو ان قول المعترض لو كان الكل مكتسبا تكون القضايا المذكورة في بطلانه مكتسبة ان أراد به
انها تكون مكتسبة في نفس الامر فممنوع لانه لا يلزم من تقدير كون الكل مكتسبا كونها مكتسبة في
نفس الامر فيتم الاحتجاج وان أراد به انها تكون مكتسبة على التقدير فسلم ولكن الاحتجاج موقوف
على معلوميتها في نفس الامر لا على كونها غير مكتسبة على هذا التقدير ولقائل أن يقول لانسلم ان
التسلسل في هذه الصورة محال قولكم يلزم احاطة الذهن بمالايتناهى وهو محال قلنا ان أردتم به انه يلزم
احاطة الذهن بمالايتناهى على سبيل التعاقب فلزومها حينئذ مسلم وامتناعها ممنوع وان أردتم به احاطة
الذهن بمالايتناهى دفعة واحدة فامتناعها مسلم ولزومها ممنوع فان المعارف السابقة معدات للاحقة
ولا يجب بقاء الاسباب المعدة مع المسببات لجواز انتفاء المعد بعد وجود المسبب لايقال نبين امتناع
احاطة الذهن بمالايتناهى بطريق آخر وهو ان اللاحق متوقف على حركة فكرية والحركة الفكرية
لاتقع الا في زمان فاحاطة الذهن بمالايتناهى تتوقف على انقضاء أزمنة لانهاية لها وهو ممنوع لان الزمان
من أول وجود النفس متناه لانا نقول حينئذ يتوقف البيان على بطلان التناسخ وحدوث النفس فيلزم
بيان الظاهر بالخفي والاولى ان يقال في بطلان هذا القسم لو كانت التصورات والتصديقات باسرها

مكتسبة لما تحصلنا على شئ منهما بلا نظر وفكر واللازم باطل فانه قد حصل لنا كثير من التصورات والتصديقات بلا نظر وفكر ۞ قال ﴿والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى تصور مجهول سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى تصديق سميت حجة ودليلا﴾ أقول لما ذكر ان البديهى هو الذى لا يحتاج الى نظر وفكر احتاج الى تعريف النظر والفكر والفكر يطلق على معان منها حركة النفس بالقوة التى آلتها مقدم الدودة التى هى البطن الاوسط من الدماغ أى حركة كانت اذا كانت فى المعقولات فانها اذا كانت فى المحسوسات تسمى تخييلا وتلك القوة واحدة لكن تسمى بالاعتبار الاول مفكرة وبالاعتبار الثانى مخيلة وهذه الحركة واقعة فى مقولة الكيف فان الحركة فى الكيف كما تقع فى الكيفية المحسوسة تقع فى الكيفية النفسانية بان ترتسم المخزونات الباطنة فى النفس شيأ بعد شئ عند الاستعراض ولا شك ان النفس تلاحظ الامور عند الاستعراض فالحركة هى الفكر والملاحظة هى النظر ولتلازمهما أطلق اسم أحدهما على الآخر فاستعملا استعمال المترادفين وقد يطلق الفكر على معنى ثان أخص مما ذكر وهو حركة النفس فى المعقولات مبتدئة من المطلوب مستعرضة للمعانى الحاضرة عندها طالبة مباديه المؤدية اليه الى ان تجدها وترتبها فترجع منها الى المطلوب والفكر بهذا المعنى هو الذى يترتب عليه المعلوم الكسبية وملاحظة المعانى الحاضرة عند الاستعراض على الوجه المذكور يسمى أيضا نظرا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر أيضا بهذا الاعتبار وكان المصنف نظر الى تغاير معنييهما فجمع بينهما وقد يطلق الفكر على الحركة من المطلوب الى المبادى من غير ان ينضم اليها الرجوع منها اليه ولما كانت العلوم المكتسبة متوقفة على الفكر بالمعنى الثانى والترتيب على الوجه الخاص لازم بين له رسمه المصنف به والترتيب جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض تلك الاشياء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر فى الرتبة العقلية فهو أخص من التأليف لان التأليف لم يعتبر فيه هذه النسبة قوله أمور أراد به أمرين فصاعدا قوله معلومة أى متصورة أو مصدق بها تصديقا يقينيا أو غيره ليتناول النظر الواقع فى التصور والتصديق الشامل لليقين والاعتقاد والظن قوله على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم ليكون التعريف مخصوصا بالنظر والفكر بالمعنى الثانى وهذا التعريف باعتبار العلل الاربع المادية والصورية والفاعلية والغائية وليس المراد بالتعريف بالعلل الاربع ان تجعل العلل الاربع أنفسها معرفات فانه لا يصح ضرورة لزوم صدق المعرف على المعرف والعلل لا تصدق عليه بل المراد ان يجعل للمعرف محمولات على المعرف باعتبار العلل فيكون التعريف تعريفا للشئ المركب باعتبار وجوده لان غير المركب لا يتصور له العلل المادية والصورية وغير الموجود لا يتصور له الفاعل والغائية فيكون التعريف رسميا لان المحمولات على الشئ باعتبار العلل محمولات باعتبار الامور الخارجية عن الشئ والمحمولات التى تكون باعتبار الامور الخارجية لا تكون ذاتية فيكون التعريف رسميا قوله ترتيب أمور معلومة خاصة مأخوذة من العلة المادية والصورية والفاعلية واحدة منها وهى المادية مذكورة بالمطابقة والاخريان بالالتزام وقوله على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم خاصة مأخوذة من العلة الغائية وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى تصور سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى تصديق سميت حجة ودليلا والاول كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان والثانى نحو قولنا العالم ممكن وكل ممكن له سبب الموصل الى التصديق بقولنا العالم له سبب وقدم المصنف القول الشارح على الحجة فى الوضع لتقدمه على الحجة فى الطبع لمناسب الوضع الطبع والتقدم بالطبع هو كون الشئ بحيث يتوقف عليه غيره ولا يكون مؤثرا فيه كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف على الواحد ولا يكون الواحد مؤثرا فيه والقول الشارح بالنسبة الى الحجة كذلك لان القول الشارح من قبيل التصور والحجة من قبيل التصديق والتصور مقدم على التصديق طبعا اذ كل

تصديق متوقف على تصور طرفيه وتصور التأليف بينهما ضرورة امتناع الحكم عند الجهل باحد هذه الثلاثة ولا تكون هذه التصورات مؤثرة فى التصديق

قال ﴿الفصل الثانى فى الاقوال الشارحة وفيه مباحث الاول فى شرائط المعرف معرف الشئ ما يستلزم معرفته معرفة ذلك الشئ فيكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشئ بالمساوى له فى الجلاء والخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد وبنفسه مثل الحركة نقلة والانسان حيوان بشر ولا بالاخفى منه سواء توقف عليه معرفته بمرتبة واحدة كتعريف الشمس بانه كوكب نهارى والنهار بانه زمان طلوعها أو بمراتب كتعريف الاثنين بانه زوج أول ثم تعريف الزوج بانه المنقسم بالمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر ثم تعريفهما بالاثنين أو لم يتوقف مثل النار ركن شبيه بالنفس وينبغى ان يقدم الاعم اشهر ته وظهوره ويجتنب عن الالفاظ الغريبة والمجازية والتكرار مثل أن يقال العدد كثرة مجتمعة من الآحاد والانسان حيوان جسمانى ناطق اللهم الا اذا دعت اليه ضرورة وذلك فى تعريف المتضايفين مثل الاب حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك أو حاجة كما فى قولهم الانف الافطس أنف ذو تقعير لا يكون ذلك التقعير الا فى الانف﴾ أقول الفصل الثانى فى الاقوال الشارحة ذكر فيه ثلاثة مباحث الاول فى شرائط المعرف الثانى فى أقسام المعرف الثالث فى بيان ما يعرف ويعرف به المبحث الاول فى شرائط المعرف معرف الشئ ما يستلزم معرفته معرفة الشئ والمراد بمعرفة الشئ المعرفة التى هى أعم من المعرفة الحاصلة من التعريف الحدى ومن المعرفة الحاصلة من التعريف الرسمى ليتناولهما هذا التعريف لكن على هذا التعريف يلزم ان يكون المحدود والمرسوم معرفا للحد والرسم لانه يصدق على المحدود والمرسوم ان معرفته مستلزمة لمعرفة الحد والرسم اللهم الا أن يراد بالاستلزام استلزام السبب للمسبب لا العكس لكن الاستلزام أعم من استلزام السبب للمسبب وبالعكس ولا دلالة للعام على الخاص وقيل معرف الشئ ما يكون معرفته سببا لمعرفة الشئ وهذا انما يستقيم على رأى من يجوز التعريف بالمفرد وأما من لا يجوز التعريف بالمفرد فلا يجوز هذا التعريف لعدم اطراده فانه يصدق على الخاصة اللازمة البينة البسيطة التى يكون معرفتها سببا لمعرفة ذى الخاصة والحق ان التعريف بالمفرد لا يصح لان الشئ المطلوب تصوره بالنظر يجب أن يكون متصورا بوجه ما والا امتنع طلبه ولا بد من تصور يستفاد منه تصور المطلوب وذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما مما دخل فى التصور المطلوب فوجب تحقق التصورين فى وقوع التصور المطلوب فلا يقع التصور المطلوب بمفرد فالموقع للتصور المطلوب مؤلف فمعرف الشئ قول يفيد تصوره تصورا الشئ فخرج به الحجة قيل لو احتاج المعرف الى معرف لتسلسل واللازم باطل بيان الملازمة انه لو احتاج المعرف الى معرف لاحتاج معرف المعرف الى معرف آخر ويتسلسل وأيضا لو كان للمعرف معرف يلزم تساويهما لان شرط المعرف مساواته للمعرف لكنه أخص منه لانه معرف خاص ضرورة كونه معرفا للمعرف فلا يصح التعريف به أجيب عن الاول بان معرف المعرف مندرج تحت المعرف المطلق من حيث هو معرف ويمتاز عن سائر المعرفات باضافته الى المعرف المطلق فاذا عرفنا مطلق المعرف يلزم معرفة معرفه من حيث هو معرف واضافته الى المعرف أيضا معلومة عند معرفة المتضايفين فيصير هو بجموعه معلوما فلا يحتاج الى معرف آخر قيل وفيه نظر لان المجموع المركب من المعرف مع الاضافة معرف بالجزأين المعرف والاضافة ولا يلزم من كون الجزأين معلومين بالقوة كون المجموع منهما غير محتاج الى معرف آخر والجواب الحق ان هذا التسلسل تسلسل فى الامور الاعتبارية فينقطع بانقطاع اعتبار العقل فان العقل قد يعتبر معرف المعرف من حيث انه معرف وبه يعرف المعرف وبهذا الاعتبار لا يحتاج الى معرف وقد يلتفت العقل الى نفسه وينظر اليه من حيث هو فيحتاج الى معرف ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل بانقطاع اعتبار

العقل على هذا الوجه والجواب عن الثانى انه يجوز أن يكون الشئ باعتبار ذاته مساويا الشئ وباعتبار عارض من عوارضه أخص منه ومعرف المعرف كذلك فانه باعتبار ذاته مساو للمعرف وباعتبار انه معرف خاص أخص منه وهو باعتبار انه معرف مساو لمعرف لا باعتبار انه أخص منه ومعرف الشئ يجب أن يكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف لان العلم بالمعرف سبب للعلم بالمعرف والسبب سابق على المسبب واذا كان العلم بالمعرف سابقا على العلم بالمعرف يجب أن يكون أجلى منه فلا يصح تعريف الشئ بما يساويه فى الجلاء والخفاء أى يكون ما جعل معرفا بحالة اذا علم علم المعرف واذا جهل جهل كما قيل الزوج عدد ليس بفرد فان الفرد مساو للزوج فى الجلاء والخفاء ولا يصح أيضا تعريف الشئ بنفسه والا يلزم أن يكون العلم به قبل العلم به فيلزم تقدم الشئ على نفسه سواء جعل المعرف نفس المعرف فقط كقولهم الحركة أى الاينية نقلة أو جعل نفس المعرف مع غيره كقولهم الانسان حيوان بشر والاول مثال للعرض والثانى للجوهر ولا يصح تعريف الشئ بما هو أخفى منه سواء توقف الاخفى على المعرف أولم يتوقف واذا توقف عليه فاما بمرتبة واحدة وهو الدور الظاهر أو بأكثر من مرتبة واحدة وهو الدور الخفى أما اذا توقف عليه بمرتبة واحدة فكتعريف الشمس بانها كوكب نهارى ثم تعريف النهار بانه زمان ظهور الشمس فوق الافق وأما اذا توقف عليه بأكثر من مرتبة واحدة فكتعريف الاثنين بانه زوج أول ثم تعريف الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر ثم تعريف الشيئين بالاثنين وأما تعريف الشئ بالاخفى الذى لم يتوقف على المعرف فكما يقال النار ركن شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار عند العقل لكن لم يتوقف معرفة النفس على معرفة النار وينبغى أن يقدم الاعم فى التعريف لشهرته وظهوره لان شروط الاعم ومعانده أنه أقل من شروط الاخص ومعانده فان كل ما هو شرط للعام ومعانده له فهو شرط للخاص ومعانده له من غير عكس ولا شك ان ما قل شرطه ومعانده أكثر وجودا عند العقل فيكون أظهر وأشهر عند العقل والاظهر عند العقل يجب تقديمه لان المتعلم يدركه أولا ثم ينتقل الى الاخص قيل انما يجب تقديم الاعم فى الحدود التامة لان الاعم فيها هو الجنس وهو يدل على شئ مبهم غير محصل بعينه ويحصله الاخص الذى هو الفصل فاذا لم يقدم الجنس يختل الجزء الصورى من الحد فلا يكون تاما مشتملا على جميع الاجزاء وأما فى غير الحد التام فتقديم الاعرف أولى وليس بواجب وفيه نظر فان جميع الذاتيات فى الحد التام ليس الا الجنس والفصل القريبين وهذا المعنى محقق سواء قدم الجنس على الفصل أو أخر فان تقديم الجنس على الفصل ليس بالجزء الصورى للحد التام حقيقة وذلك لان تقديم الجنس على الفصل اضافة عارضة للجنس بالقياس الى الفصل والاضافة العارضة للشئ بالقياس الى غيره متأخرة عنهما متوقفة عليهما فلا تكون مقومة لماهية الجنس والفصل ولا لوجودهما الاجمالى الوحدانى ولا لوجودهما التفصيلى فلا يكون جزأ صوريا للحد التام لا يقال ما ذكرتم يفيد ان تقديم الجنس على الفصل ليس بجزء صورى للجنس والفصل ولا يلزم أن لا يكون جزأ صوريا للحد التام فانه يجوز أن يكون للحد التام مادة هى الجنس والفصل وصورة هى تقديم الجنس على الفصل لانا نجيب بان الحد التام عبارة عن جميع ذاتيات المحدود ومطابق له فكل ما لا يكون جزأ لحقيقة المحدود لا يكون جزأ للحد التام وكل ما يكون جزأ للحد التام يكون جزأ للمحدود وتقديم الجنس على الفصل ليس بجزء للمحدود فلا يكون جزأ للحد التام والا لكان جزأ للمحدود واطلاق الجزء الصورى على تقديم الجنس على الفصل بطريق المجاز ولا يلزم من وجوب تقديم الجنس على الفصل كونه جزأ صوريا له لجواز أن يكون شرطا كما ان وجوب تقديم الجنس على الفصل باعتبار الاستلزام ووجوب تقديم الفصل على الجنس باعتبار التحصيل لا يقتضى أن يكون تقديم الجنس على الفصل لاول الاعتبارين وتقديم الفصل على الجنس لثانيهما جزأ صوريا للماهية المتقومة بهما والحق ان العام ينبغى أن يقدم على الخاص فى التعريف سواء كان العام جنسا أو عرضا عاما وسواء كان الخاص فصلا أو خاصة لان الخاص

يفيد التميز والتميز لا يحصل الا بعد الاشتراك فلا بد من اعتبار المشترك أولا حتى يتصور التميز وينبغي ان يجتنب في التعريفات عن الالفاظ الغريبة أي التي لا يكون استعمالها مشهورا ويختلف بحسب قوم دون قوم ويقابلها المعتادة وعن الالفاظ المجازية أي الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بينهما لانها محتاجة الى كشف وبيان فيلزم احتياج القول الشارح الى قول شارح وينبغي ان يجتنب في التعريفات عن التكرار من غير ضرورة أو حاجة سواء كان المكرر نفس الحد مثل أن يقال العدد كثرة مجتمعة من الآحاد المجتمعة والمجتمعة من الآحاد نفس الكثرة أو بعض اجزاء الحد مثل الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان يؤخذ في حده الجسم حتى يقال انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فقد كرر الجسم الذي هو بعض أجزاء حد الانسان وأما التكرار بحسب الضرورة فهو الذي لولم يقع لم يبق التعريف صحيحا مثل التكرار الذي يقع في تعريف المتضايفين فان المتضايفين هما اللذان يكونان معا في التعقل ولوجود مثل الابوة والبنوة فانه لا يتقرر للواحد منهما ثبوت الا عند ثبوت الآخر وكذا لا يعقل كل منهما الا عند تعقل الآخر فيجب أن يعرف كل واحد منهما بايراد السبب الذي يقتضي كونهما متضايفين ليحصلا معا في العقل ويخص البيان بالذي يراد تعريفه منهما فيجب أن يقع تكرار في السبب حتى يلزم منه تخصيص البيان بالمقصود منهما بالتعريف مثل أن يقال الاب حيوان يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه فالحيوان الاول هو ذات الاب الذي هو معروض اضافة الابوة والآخر الذي هو من نوعه هو ذات الابن الذي هو معروض اضافة البنوة وقد أخذا عاريين عن الاضافة والتولد من نطفته سبب تضايفهما ومن حيث يتولد من نطفته تكرار ضروري للسبب فذكر السبب للحوق الاضافة الى الحيوان الذي هو معروض الاضافة وتكراره لتخصيص البيان به فان الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه الحيثية فلو لم يكرر لم يكن التعريف صحيحا لانه قد يصدق الحد على الابن لان الابن قد يكون كذلك فلا يكون الحد مطردا فلا يكون صحيحا وأما اذا كرر فلم يصدق الحد على الابن فان الابن وان كان حيوانا يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه لكن لا يكون ابنا من هذه الحيثية بل انما يكون من حيث هو تولد من نطفة شخص آخر من نوعه فيصح الحد بتكرار بعض أجزائه ولا يصح بدونه وأما التكرار بحسب الحاجة فهو التكرار الذي لو لم يقع يكون التعريف صحيحا لكن لم يكن كاملا وقد جعل كثير من المنطقيين تعريف المركب من الذات والعرض الذاتي له من هذا القبيل كما في قولهم الانف الافطس انف ذو تقعير لا يكون ذلك التقعير الا في الانف فصار الانف والتقعير مكررا وهذا التكرار انما ساغ للحاجة فانه لو لم يقع تكرار في التعريف يكون صحيحا فانه يجوز أن يقال في تعريف الانف الافطس هو شيء ذو تقعير مختص بالانف فيكون التعريف صحيحا لكن لا يكون كاملا لان السؤال عن الانف الافطس فاحتاج المجيب الى هذا التكرار ليكون الجواب مطابقا للسؤال فاذا لم يتكرر لم يكن كاملا قيل لا فرق بين الحاجة والضرورة اذ المسؤل عنه فيهما ان كان هو المعروض فقط فلا حاجة الى تكرار ولا ضرورة وان كان المعروض مع العارض فالتكرار ضروري وفي محل الحاجة والا اختل التعريف وأجيب بان بينهما فرقا فان التكرار الضروري هو الذي لو لم يكن لم يكن التعريف صحيحا والتكرار في محل الحاجة هو الذي لو لم يتكرر لم يكن التعريف تاما والحق ان هذا النوع من المركبات وهو المركب من الذات والعرض الذاتي له يكون التكرار في تعريفه ضروريا باعتبار ان السائل سؤاله عن المجموع فيجب أن يذكر الذات مرة لتعريفه ومرة لتعريف العرض الذاتي له وليس بضروري في نفس الامر لانه لو كان السؤال عن العرض الذاتي له وحده لم يكن هناك حاجة الى التكرار لكن احتاج المجيب الى التكرار ليكون جوابه مطابقا للسؤال ۞ قال ﴿ الثاني في أقسام المعرف معرف الشيء لا بد وان يساويه في العموم والخصوص ليشمل جميع افراده ويميزه عن غيرها فلا يخلو من أن يكون داخلا فيه أو خارجا عنه أو مركبا منهما والاول اما أن يكون جميع أجزائه

وهو الحد التام أو لم يكن وهو الحد الناقص والثانى هو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز داخلا يسمى حدا ناقصا أيضا وان كان بالعكس كما اذا تركب من الجنس والخاصة يسمى رسما تاما ﴾ أقول المبحث الثانى فى أقسام المعرف معرف الشئ يجب ان يساويه فى العموم والخصوص أى فى الصدق على معنى أنه يجب أن يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو الاطراد والمنع وبالعكس أى يجب أن يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو الجمع والانعكاس لانه لو لم يكن مساويا له فى الصدق لكان مباينا له أو أخص من وجه أو أخص منه مطلقا أو أعم منه مطلقا والكل باطل اما الاول والثانى فظاهر لان المعرف يجب أن يكون تصوره مستلزما لتصور المعرف والمباين والاخص من وجه لا يكون كذلك وأما الثالث فلان الاخص مطلقا لا يشمل جميع أفراد المعرف فيكون أقل وجودا وما هو أقل وجودا أخفى والاخفى لا يصلح للتعريف وأما الرابع فلان الاعم مطلقا لا يميز ماهية المعرف عن غيرها لانه مشترك بينها وبين غيرها والمشترك بين الشيئين لا يميز أحدهما عن الآخر ولان تصور الاعم مطلقا لا يستلزم تصور الاخص فان تصور الحيوان والماشى لا يستلزم تصور الانسان اذا عرفت ذلك فنقول المعرف على أربعة أقسام حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص ووجه الحصر فى هذه الاربعة ان المعرف الذى هو غير المعرف ومساويه فى الصدق لا يخلو من أن يكون داخلا فى المعرف أو خارجا عنه أو مركبا منهما والاول وهو أن يكون المعرف داخلا فى المعرف اما ان يكون جميع أجزاء المعرف وهو الحد التام كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان أو لم يكن جميع أجزاء المعرف وهو الحد الناقص كالجسم النامى الناطق أو الجسم الناطق أو الجوهر الناطق فى تعريف الانسان والثانى وهو ان يكون المعرف خارجا عن المعرف وهو الرسم الناقص كالماشى منتصب القامة فى تعريف الانسان والثالث وهو ان يكون المعرف مركبا من الداخل والخارج ان كان المميز داخلا أى يكون المميز فصلا قريبا يسمى حدا ناقصا أيضا كالماشى الناطق فى تعريف الانسان وان كان بالعكس أى يكون المميز خارجا فهو الرسم التام ان كان الداخل الجنس القريب كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان وان كان الداخل غير الجنس القريب فهو الرسم الناقص أيضا كالجسم النامى الضاحك أو الجسم الضاحك أو الجوهر الضاحك فى تعريف الانسان فظاهر كلام المصنف يقتضى أن يكون المميز الخارجى مع أى جنس كان قريبا او بعيدا يسمى رسما تاما وحينئذ يجوز أن يكون الرسم التام أكثر من واحد وعلى ما قررنا لا يكون الرسم التام الا واحدا كما ان الحد التام لا يكون الا واحدا وأما الحدود الناقصة والرسوم الناقصة يجوز أن تكون متعددة ﴿ قال ﴾ واعترض عليه أولا بان مجموع أجزاء الشئ عينه والجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيأ من أجزائه وذلك الجزء اما ان يكون هو فيلزم تعريف الشئ بنفسه أو ما هو خارج عنه والخارج انما يعرف اذا عرف اختصاصه به وذلك يتوقف على معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور الغير المتناهية وذلك محال وثانيا بأن المطلوب ان كان مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه ﴾ أقول اعترض الامام الرازى على التعريف من وجهين الاول أن تعريف الشئ محال لان تعريفه بنفسه محال وحينئذ التعريف اما بالداخل أو بالخارج أو بالمركب منهما والاول اما أن يكون الداخل جميع الاجزاء أو بعضها وكل منهما باطل اما جميع الاجزاء فلان مجموع أجزاء الشئ نفسه فتعريف الشئ بجميع أجزائه تعريف الشئ بنفسه وهو محال واما بعض الاجزاء فلان الجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيأ من أجزائه لانه لو لم يعرف شيأ من الاجزاء لكان جميع الاجزاء غنية عن التعريف أو معرفا بغير ذلك الجزء الذى فرض أنه معرف للشئ واذا كان جميع أجزاء الشئ معلوما كان الماهية معلومة فلا يكون ذلك الجزء معرفا له هذا خلف فثبت أن الجزء انما يعرف الشئ اذا عرف شيأ من أجزائه فذلك الجزء المعرف اما أن يكون هو الجزء المعرف فيلزم تعريف الشئ بنفسه وهو محال أو ما هو خارج عنه فيلزم تعريف الشئ بالخارج والتعريف بالخارج محال لان

الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه به لان الوصف الذى لا يختص بالشئ لا يصلح لتعريفه فاذا لم يعرف اختصاصه به احتمل عدم اختصاصه به فلا يفيد معرفته والاختصاص هو ثبوت الوصف للشئ وانتفاؤه عن غيره فمعرفة الاختصاص تتوقف على معرفة الشئ ومعرفة ما يغايره من الامور الغير المتناهية اذ يمتنع معرفة الاختصاص مع الجهل بالشئ وبما عداه فيتوقف معرفته على معرفة الشئ وعلى معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية وذلك محال فانه يلزم من معرفة الشئ الدور لانه حينئذ يتوقف معرفة الشئ على تعريف الخارج اياه وتعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشئ ومعرفة اختصاصه بالشئ تتوقف على معرفة الشئ فيلزم الدور ومن معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية احاطة الذهن بما لا يتناهى لان ما عداه غير متناه والمركب من الداخل والخارج خارج لان المركب من الداخل والخارج لا يكون نفس الشئ ولا داخلا فيه والا يلزم أن يكون الخارج داخلا لان الجزء الخارج جزء من المركب منه ومن الداخل وجزء الجزء جزء لا يقال المركب من الداخل والخارج لا يكون خارجا والا يلزم ان يكون الجزء الداخل خارجا لانا نقول دخول المركب فى الشئ يوجب دخول كل جزء منه فيه واما خروجه عن الشئ فلا يوجب خروج كل جزء منه عنه فيلزم من بطلان التعريف بالخارج بطلان التعريف بالمركب من الداخل والخارج الثانى أن الشئ المطلوب تصوره ان كان مشعورا به امتنع تحصيله لامتناع تحصيل الحاصل وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لامتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور به ۞ قال ﴿واجيب عن الاول بان الجزء متقدم على الكل بالطبع والاشياء التى كل واحد منها متقدم على شئ يمتنع ان تكون نفسه ومعرفا به ومعرف الشئ ليس بواجب ان يعرف شيأ من أجزائه أصلا لجواز استغنائها باسرها وتعريف الموصوف متوقف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاصه وشموله فى نفس الامر لا على العلم بهما وهو ضعيف لان تقدم كل واحد لا يقتضى تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع ليدل على المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها حتى الصورى معلومة كانت الماهية معلومة الا لم يفد التحديد ولو استلزم الخارجى تصوره تصوره فان كان متصورا كان الملزوم متصورا فاستغنى عن التعريف وان لم يكن متصورا امتنع التعريف به بل الجواب ان الاجزاء على انفرادها معلومة والتحديد استحضارها مجموعة بحيث يحصل فى الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثانى بأن توجه الطلب نحو الشئ المشعور به ببعض اعتباراته فلا استحالة﴾

أقول أجيب عن الاعتراض الاول بان التعريف بالداخل والخارج صحيح اما التعريف بالداخل اذا كان جميع الاجزاء فلا نسلم ان جميع الاجزاء نفسه حتى يلزم أن يكون التعريف بجميع الاجزاء تعريفا بنفسه فان الجزء متقدم على الكل بالطبع والاشياء التى كل واحد منها متقدم على الشئ يمتنع أن يكون نفس ذلك الشئ حتى يلزم أن يكون التعريف بجميع الاجزاء تعريفا للشئ بنفسه وأما التعريف بالداخل اذا كان بعض الاجزاء فصحيح قوله والجزء انما يعرف الشئ اذا عرف شيأ من أجزائه قلنا لا نسلم فان معرف الشئ ليس بواجب أن يعرف شيأ من أجزائه أصلا لجواز استغناء الاجزاء باسرها عن تعريف الجزء اياها قوله اذا كان جميع الاجزاء معلومة تكون الماهية معلومة فلا يكون الجزء معرفا لها قلنا لا نسلم أن جميع الاجزاء اذا كانت معلومة تكون الماهية معلومة فان الكل غير جميع الاجزاء فيجوز أن تكون جميع الاجزاء معلومة ولا يكون الكل معلوما فيحتاج الكل الى التعريف والجزء يعرفه واما التعريف بالخارج فلا نسلم أنه باطل قوله الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه به قلنا لا نسلم قوله لان الوصف الذى لا يختص بالشئ لا يصلح لتعريفه قلنا مسلم قوله فاذا لم يعلم اختصاصه به احتمل عدم اختصاصه به فلا يفيد معرفته قلنا لا نسلم أنه اذا لم يعلم اختصاصه به احتمل عدم اختصاصه به فانه يجوز أن يكون مختصا به فى نفس الامر ولم يعلم اختصاصه به فلا يحتمل عدم اختصاصه به وحينئذ يفيد

معرفته فان افادة الوصف الخارجي لمعرفة الموضوف يتوقف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره تصور الموصوف بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاص الوصف الخارجي بالموصوف وشموله له في نفس الامر فانه لو لم يكن مختصا به لكان مشتركا بين الموصوف وغيره فيكون أعم منه والعام لا يلزم من تصوره تصور الخاص ولو لم يكن شاملا لكان أخص والاخص أخفى فلا يصلح للتعريف وافادة الوصف الخارجي لمعرفة الموصوف لا تتوقف على العلم بالاختصاص والشمول فان المفيد للتصور هو معرفة الوصف المختص الشامل لا معرفة اختصاص الوصف الخارجي بالموصوف فجاز أن يكون بين الوصف المختص الشامل وبين الموصوف ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن من تصوره الى تصور الموصوف وان لم يعلم اختصاصه به وشموله ولئن سلم ان التعريف بالخارج يتوقف على معرفة اختصاص الوصف الخارجي بالموصوف لكن لا نسلم لزوم الدور ومعرفة ما لا يتناهي قوله معرفة الاختصاص تتوقف على معرفة الموصوف وعلى معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية قلنا العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالموصوف بوجه ما وعلى العلم بما عداه مما لا يتناهى مجملا فلا يلزم الدور ولا الاحاطة قال المصنف وهذا الجواب ضعيف فان تقدم كل واحد من الاجزاء بالطبع لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع ليدل على مغايرة جميع الاجزاء لنفس الشئ فانه يجوز أن يكون كل واحد من الاجزاء متقدما بالطبع والكل من حيث هو كل ومجموع لا يكون متقدما ويكون حينئذ جميع الاجزاء نفس الشئ فلا يصح التعريف بجميع الاجزاء لامتناع تعريف الشئ بنفسه واما قوله معرف الشئ ليس بواجب أن يعرف شيأ من أجزائه لجواز استغنائها باسرها فيقال لو كانت الاجزاء باسرها حتى الجزء الصوري معلومة كانت الماهية معلومة لانه لو لم تكن الماهية معلومة عند العلم بجميع الاجزاء حتى الجزء الصوري لم يفد التحديد معرفة المحدود لكنه مفيد عندكم واذا كانت الماهية معلومة عند العلم بجميع الاجزاء تكون غنية عن تحديد الجزء اياها فلا يكون الجزء معرفا لها واما قوله في الجواب عن التعريف بالخارج تعريف الموصوف متوقف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاصه به وشموله في نفس الامر لا على العلم بهما فيقال لو استلزم الخارجي تصوره تصوره فان كان الخارجي متصورا كان الملزوم متصورا فاستغنى عن التعريف وان لم يكن الخارجي متصورا امتنع التعريف به ثم قال المصنف بل الجواب أن التعريف بجميع الاجزاء معتبر فان الاجزاء على انفرادها معلومة والتحديد يفيد استحضار الاجزاء مجتمعة بحيث يحصل في الذهن صورة معلومة مطابقة للمحدود وتحقيق ذلك أن جميع الاجزاء نفس الماهية لكن جميع الاجزاء يعتبر في الذهن على وجهين أحدهما على سبيل الاجمال بأن يحصل لجميع الاجزاء وجود واحد وبهذا الاعتبار هو المحدود وثانيهما على سبيل التفصيل بأن يحصل لكل جزء وجود على حدة وجميع الاجزاء بهذا الاعتبار حد فلا يلزم من تعريف جميع الاجزاء على سبيل الاجمال بجميع الاجزاء على سبيل التفصيل تعريف الشئ بنفسه بيان ذلك أن تعريف الماهية بجميع الاجزاء معناه أن تصورات جميع الاجزاء تفيد تصور جميع الاجزاء وجميع تصورات الاجزاء غير تصور جميع الاجزاء لان جميع تصورات الاجزاء عبارة عن جميع وجودات الاجزاء في الذهن لان تصور الشئ عبارة عن وجوده في الذهن فتصورات جميع الاجزاء وجوداتها في الذهن ووجودات الاجزاء في الذهن غير وجود جميع الاجزاء في الذهن أعني وجود الماهية اما بالذات أو بالاعتبار فان وجودات الاجزاء وجودات متعددة متعلقة بالاجزاء بأن يكون لكل جزء وجود في الذهن مغاير لوجود الآخر اما بالذات واما بالاعتبار ووجود جميع الاجزاء وجود واحد متعلق بالجميع ولا شك أن الوجودات المتغايرة المتعلقة بالاجزاء غير وجود واحد متعلق بالجميع فتصورات جميع الاجزاء غير تصور جميع الاجزاء فلا يلزم من التعريف بجميع الاجزاء تعريف الشئ بنفسه فان قيل لا يخلو اما أن يكون لكل واحد من الاجزاء وجود على حدة في الذهن فيلزم أن يكون

لكل من الجنس والفصل في الذهن وجود مغاير لوجود الآخر في الذهن فامتنع حمل أحدهما على الآخر بالمواطأة وامتنع أيضا حملهما على المجموع الحاصل منهما بالمواطأة وشرط المعرف أن يكون مساويا للمعرف في الصدق واذا لم يكن محمولا بالمواطأة امتنع أن يكون مساويا له فامتنع التعريف به واما أن يكون الجميع موجودا بوجود واحد في الذهن فيلزم تعريف الشئ بنفسه أجيب بأن لكل من الجنس والفصل وجودا مغايرا لوجود الآخر في الذهن وامتنع حمل أحدهما على الآخر بالمواطأة بهذا الاعتبار وامتنع أن يكون جميع الاجزاء بهذا الاعتبار مساويا للماهية في الصدق لكن شرط المعرف أن يكون مساويا للمعرف في الصدق باعتبار ماهيته من حيث هي هي لا باعتبار ماهيته بقيد الوجود وكل من الجنس والفصل وان كان له وجود مغاير لوجود الآخر ومع اعتبار تقيده بهذا القيد لا يحمل أحدهما على الآخر لكن باعتبار ان كلا منهما قد يوجد مع الآخر بوجود واحد يصدق أحدهما على الآخر وعلى تقدير أن يكون الجميع موجودا بوجود واحد لا يلزم من التعريف بالاجزاء الموجودة في الذهن بوجود واحد تعريف الشئ بنفسه وذلك لان الوجود الواحد باعتبار لحوقه لماهية الجنس في الذهن تصور لماهية الجنس وباعتبار لحوقه لماهية الفصل تصور لماهية الفصل وباعتبار لحوقه بالمجموع الحاصل من الجنس والفصل تصور للماهية فالتصورات متغايرة وان كان الوجود في الذهن واحدا فمجموع تصور الجنس والفصل غير تصور المجموع الحاصل من الجنس والفصل ومجموع التصورين مفيد لتصور المجموع فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه وكذا الرسم ان كان مركبا تكون مفرداته متصورة ولم يلزم من تصور مفرداته تصور المرسوم بل يتوقف على استحضارها مجموعة بحيث يحصل في الذهن صورة مطابقة للمرسوم وكذا الحد الناقص وأما المفرد فلا يفيد لانه ان كان متصورا يكون المعرف متصورا فاستغنى عن التعريف وان لم يكن متصورا امتنع التعريف به والجواب عن الثاني ان توجه الطلب نحو الشئ المشعور به ببعض اعتباراته فلا استحالة فان الشئ المطلوب تصوره معلوم من وجه ومجهول من وجه آخر وتوجه الطلب نحو الشئ ذي الوجهين لا نحو الوجه المعلوم أو الوجه المجهول فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول ﴿قال﴾ (الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به الحقائق اما أن تكون بسيطة أو مركبة وكل منهما اما أن يتركب عنه غيره أو لا يتركب فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد ولا يحد به كالواجب والذي يتركب عنه غيره لا يحد ويحد به كالجوهر والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد ولا يحد به كالانسان والذي يتركب عنه غيره يحد ويحد به كالحيوان فالحد للمركب وكذا الرسم التام وأما الرسم الناقص فيشملهما) أقول المبحث الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به من الحقائق الحقائق اما أن تكون بسيطة أي لا يكون لها جزء بان لا تلتئم من شيئين أو أكثر أو مركبة أي يكون لها جزء بان تلتئم من شيئين فصاعدا وكل واحد من البسيط والمركب اما أن يتركب عنه غيره أو لا فهذه أربعة أقسام فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد لا حدا تاما ولا حدا ناقصا لان كلا من الحد التام والناقص لا يمكن الا بما له جزء والبسيط لا جزء له ولا يحد به غيره ضرورة عدم كونه جزأ لغيره كالواجب فانه لا جزء له ولا هو جزء لغيره فلا يحد ولا يحد به والبسيط الذي يتركب عنه غيره لا يحد لانه لا جزء له ويحد الغير به لانه جزء لغيره كالجوهر فانه بسيط لا جزء له ويتركب عنه غيره لانه جنس للجواهر فلا يحد ويحد الغير به والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد لان له جزأ ولا يحد الغير به ضرورة عدم كونه جزأ لغيره كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق ولا يتركب عنه غيره ضرورة كونه نوعا سافلا فيحد ولا يحد به والمركب الذي يتركب عنه غيره يحد لان له جزأ ويحد الغير به ضرورة كونه جزأ له كالحيوان فانه مركب من الجسم والنامي والحساس ويتركب عنه غيره كالانسان فيحد الحيوان ويحد به فالحد للمركب سواء كان حدا تاما أو حدا ناقصا وكذا الرسم التام ضرورة تركبه من الجنس القريب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب وكل ماله خاصة لازمة بينة غير بديهي برسم وكل ماهو خاصة لازمة بينة لشئ

غير بديهي التصور برسم ذلك الشيء بها ۞ قال ((الفصل الثالث في الحجج وفيه مباحث الاول في أنواع الحجج الدليل مايلزم من العلم به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل بالكلي على الجزئي أو باحد المتساويين على الآخر ويسمى قياسا أو بعكسه ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته وناقصا ان لم يكن أو بجزئي على جزئي آخر ويسمى تمثيلا وقياسا في عرف الفقهاء والجزئي الاول أصلا والثاني فرعا والمشترك جامعا وتأثيره يعرف تارة بالدوران وأخرى بالسبر والتقسيم أو بغيرهما وقد استقصينا الكلام فيه في منهاج الوصول الى علم الاصول)) أقول لما فرغ من الفصل الثاني في الاقوال الشارحة شرع في الفصل الثالث في الحجج وذكر فيه ثلاثة مباحث الاول في أنواع الحجج الثاني في القياس وأصنافه الثالث في مواد الحجج المبحث الاول في أنواع الحجج وهي جمع حجة وهي الموصل القريب الى التصديق والحجة والدليل مترادفان ورسم الدليل بانه مايلزم من العلم به العلم بوجود المدلول وأراد بالعلم المزوم والعلم اللازم التصديق الشامل للظن والاعتقاد واليقين وأراد باللزوم ماهو أعم من اللزوم العادي والعقلي سواء كان بينا أي بغير وسط أو غير بين أي بوسط وقوله بوجود المدلول لا يقتضي خروج الدليل المفضي الى المدلول العدمي لان المدلول العدمي له وجود في الذهن لان المدلول مايتعلق به دلالة الدليل وهو من المركبات الخبرية المشتملة على النسبة الواقعة بين المحكوم عليه وبه أعم من الثبوت والانتفاء ولكل منهما وجود في الذهن فالدليل مايلزم من التصديق به التصديق بوجود المدلول أعم من أن يكون المدلول من المركبات السلبية أو الثبوتية ولما كان هذا التعريف بحسب اللفظ لم يتحاش فيه عن ذكر المدلول فان التعريفات اللفظية لا يحترز فيها عن أمثاله والدليل على ثلاثة أنواع ووجه الحصر ان الدليل أمر اضافي يستدعي شيئين أحدهما مايكون العلم به ملزوما والآخر مايكون العلم به لازما والاول يستدل به والثاني يستدل عليه فالمستدل به اما أن يكون كليا أو جزئيا وكذا المستدل عليه واذا كان المستدل به والمستدل عليه كليين يجب تساويهما في الصدق ليلزم من العلم بأحدهما العلم بالآخر اذا عرفت هذا فنقول اما أن يستدل بالكلي على الجزئي كما يستدل بثبوت الامكان للتأليف الذي هو كلي على ثبوته للجسم الذي هو جزئي بان يقال كل جسم مؤلف وكل مؤلف ممكن فكل جسم ممكن أو يستدل بالكلي على الكلي أي باحد المتساويين على الآخر كما يستدل بثبوت الضحك للمتعجب بالقوة الذي هو كلي مساو للانسان على ثبوته للانسان الذي هو كلي مساو للمتعجب بالقوة بان يقال كل انسان متعجب بالقوة وكل متعجب بالقوة ضاحك فكل انسان ضاحك ويسمى هذان القسمان قياسا أو بعكسه أي يستدل بالجزئي على الكلي ويسمى استقراء تاما ان كان الاستدلال بجميع جزئيات الكلي عليه مثل ان يقال كل جسم ذو وضع لان الجسم اما بسيط أو مركب وكل منهما ذو وضع واستقراء ناقصا ان لم يكن الاستدلال بجميع جزئياته بل ببعضها مثل ان يقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والطير والدواب كذلك والاستقراء الناقص لا يفيد اليقين لجواز أن يكون حال البعض الذي لم يستقرأ بخلاف حال البعض الذي استقرئ كالتمساح فانه لا يحرك فكه الاسفل فلا يصدق الحكم الكلي أو يستدل بجزئي على جزئي آخر لاشتراكهما في وصف كما يستدل بحرمة الخمر على حرمة النبيذ لاشتراكهما في الاسكار بان يقال النبيذ حرام كالخمر لاشتراكهما في الاسكار ويسمى تمثيلا في عرف المتكلمين وقياسا في عرف الفقهاء والجزئي الاول وهو الخمر في مثالنا هذا يسمى أصلا والجزئي الثاني وهو النبيذ في مثالنا يسمى فرعا والوصف المشترك بينهما وهو الاسكار في مثالنا يسمى جامعا والجامع اما يفيد اذا ثبت كونه مؤثرا في الحكم أي معرفا له وتأثيره يعرف تارة بالدوران وهو ترتب الاثر على الشيء الذي له صلوح العلية وجودا وعدما أي بوجوده وجودا وبعدمه عدما كترتب الحرمة على الاسكار وجودا وعدما أما وجودا ففي ماء العنب عند وجود الشدة المطربة وأما عدما فعند كونه خميرا لم تحدث فيه الشدة المطربة أو عند صيرورته خلا وأخرى بالسبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف في الاصل والغاء البعض ليتعين الباقي للعلية

كما يقال علة حرمة الخمر اما الاسكار أو كونه ماء العنب أو المجموع أو غيرها وغير الاسكار لا يكون علة بالطريق الذي يفيد ابطال علية الوصف فتعين الاسكار للعلية أو بغير الدوران والسبر من الطرق الدالة على علية الوصف كالنص والاجماع والمناسبة والشبه وقد استقصى المصنف الكلام في القياس في منهاج الوصول الى علم الاصول ۞ قال ﴿الثاني في القياس وأصنافه القياس قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وهو اما ان يشمل النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا أولا ويسمى اقترانيا﴾ أقول المبحث الثاني في القياس وأصنافه اعلم ان الجزئيات المندرجة تحت الكلي اما أن يكون تباينها بالذاتيات أو بالعرضيات أو بهما والاول يسمى أنواعا والثاني أصنافا والثالث أقساما ولما كان جزئيات المعرف وهي الحد التام والناقص والرسم التام والناقص يباين بعضها بعضا بالذاتيات كتباين الحد التام والحد الناقص وبعضها بالعرضيات كتباين الرسم التام والناقص سماها أقساما ولما كان تباين جزئيات الحجة وهي القياس والاستقراء والتمثيل بالذاتيات سماها أنواعا ولما كان تباين جزئيات القياس وهي الاستثنائي والاقتراني على هيئة الشكل الاول والثاني والثالث والرابع بالعرضيات سماها أصنافا والقول يطلق على المسموع أي الملفوظ وعلى المعقول أي المعنى القائم بالنفس والمراد به ههنا المعقول لانه هو المستلزم للمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا بطريق المجاز قوله مؤلف من أقوال أراد به قضيتين فصاعدا ليشمل القياس البسيط والقياس المركب ويخرج عنه القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها ولا ينتقض بنحو قولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وبقولنا لما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كلا منهما قضية واحدة مستلزمة لقضية أخرى ومع هذا قياس لانا لا نسلم ان قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم قولنا فهو سارق بل هو مع قولنا وكل من يطوف بالليل فهو سارق يستلزمه ولا نسلم ان قولنا لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قضية واحدة فان كلمة لما كما دلت على الاتصال دلت على وضع المقدم فيكون على الحقيقة قضيتين احداهما الاتصال والاخرى وضع المقدم وقوله متى سلمت لا يعني به كونها صادقة في نفس الامر بل كونها بحيث اذا فرض صدقها لم يندرج فيه قياس مقدماته كاذبة وقوله لزم عنه أي عن القول المؤلف يفيد كون هيئة التأليف داخلة في القياس فلذلك لم يقل لزم عنها فان المطلوب لم يحصل من تلك الاقوال الا مع الهيئة المخصوصة وقوله لذاته أي لا يكون اللازم بواسطة مقدمة أجنبية أي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس أو بواسطة مقدمة في قوة المذكورة أي تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس لكن حداها مغايران لحدود القياس والاول أي اللزوم بواسطة مقدمة أجنبية كقولنا (ا) مساو (لب) و(ب) مساو (لج) فانه يلزمه أن (ا) مساو (لج) لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان هذا النوع من التأليف منتجا دائما وليس كذلك لانه لو أخذ بدل المساواة المباينة أو النصفية أو الضعفية لم يلزم فانا اذا قلنا (ا) مباين (لب) و(ب) مباين (لج) لم يلزم ان يكون (ا) مباينا (لج) لان مباين المباين لم يلزم أن يكون مباينا وكذلك اذا قلنا (ا) نصف (لب) و(ب) نصف (لج) لم يلزم ان (ا) نصف (لج) لان نصف النصف لا يكون نصفا وكذا لو قلنا (ا) ضعف (لب) و(ب) ضعف (لج) لم يلزم ان (ا) ضعف (لج) لان ضعف الضعف لا يكون ضعفا بل انما يلزم من هذا التأليف (ا) مساو (لج) بواسطة قولنا كل مساو (لب) مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم الى الاول انتج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ومعناه كل ما يساويه (ب) (فا) مساوله و(ب) مساو (لج) معناه (ج) يساويه (ب) فيجعل صغرى انتاجه كل ما يساويه (ب) (فا) مساوله ينتج (ج ا) مساوله ومعناه (ا) مساو (لج) وهو المطلوب فعلم ان التأليف المذكور انما يلزم قولنا (ا) مساو (لج) بواسطة قولنا كل مساو (لب) مساو لكل ما يساويه (ب) وهي مقدمة أجنبية غير لازمة لاحدى مقدمتي القياس بحيث لم تصدق هذه المقدمة لم ينتج هذا التأليف كما في قولنا (ا) نصف (لب) و(ب) نصف (لج) لانه لا يصدق كل ما هو نصف (لب) فهو نصف لكل ما يكون (ب) نصفه

وحيث تصدق تلك المقدمة ينتج كما فى قياس المساواة ومايجرى مجراه كقولنا (ا) ملزوم (ب) و (ب) ملزوم (ج) فانه يلزمه (ا) ملزوم (ج) اذ يصدق كل ماهو ملزوم (ب) ملزوم لكل مايكون (ب) ملزوما له والثانى أى اللزوم بواسطة مقدمة فى قوة المذكورة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر ومالیس بجوهر لایوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزمه جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض التالى وهو قولنا كل مايوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فانه يجعل كبرى لقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر لينتج المطلوب وانما اشترط كون تلك المقدمة على وجه يكون حداها مغايرين لحدود القياس لئلا يخرج البيان بالعكس المستوى فان حدود القياس ثم لم تتغير بخلاف الحدود ههنا لان عكس النقيض يغير حدود القياس بخلاف العكس المستوى والمراد باللزوم لذاته أعم من البين وغيره ليندرج فيه القياس الكامل وغيره وقوله قول آخر أى يغاير كل واحدة من المقدمتين والا يلزم أن يكون كل قضيتين متباينتين قياسا لاستلزامه كل واحدة منهما لايقال اعتبار هذا القيد يقتضى أن لايكون القياس الاستثنائى الذى استثنى فيه عين المقدم قياسا كقولنا ان كان (ا ب) (فج د) لكن (ا ب) (فج د) لان القول اللازم عين احدى المقدمتين لانا نقول القول اللازم فى الاستثنائى هو التالى واحدى المقدمتين هى الملازمة بين المقدم والتالى والاخرى وضع المقدم ولاشك ان القول اللازم مغاير لكل منهما فان القول اللازم (ج د) واحدى المقدمتين ان كان (ا ب) (فج د) والمقدمة الاخرى (ا ب) ثم القياس لايخلو اما ان يشمل النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو مذكور فى القياس بالفعل وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن لم يكن النهار موجودا فلم تكن الشمس طالعة فالنتيجة وهى قولنا لم تكن الشمس طالعة نقيضها مذكور فى القياس بالفعل أو لم يشمل النتيجة ولا نقيضها بالفعل ويسمى اقترانيا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فقولنا فالعالم حادث نتيجة ولم يشملها القياس ولا نقيضها بالفعل ۞ قال (والاول هو ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم أو بعدمه على عدم الملزوم أو بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر أو بعدمه على وجوده فيكون مشتملا على مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما وتسمى شرطية متصلة أو بالمعاندة وتسمى شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا ومانعة الجمع ان تعاندا صدقا فقط ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا فقط وأخرى تدل على وضع الملزوم أو المعاند مطلقا أو صدقا أو رفع اللازم أو المعاند مطلقا أو كذبا وتسمى استثنائية) أقول والاول أى القياس الاستثنائى هو ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان أو يستدل بعدم اللازم على عدم الملزوم كما فى القياس المذكور لكنه ليس بحيوان فليس بانسان أو يستدل بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر أو بعدم أحد المتعاندين على وجود الآخر كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج فعلى هذا يكون القياس الاستثنائى مشتملا على مقدمة حاكمة بالملازمة بين الملزوم واللازم ليلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ومن عدم اللازم عدم الملزوم وتسمى تلك المقدمة شرطية متصلة ولا يخفى انه يشترط أن تكون موجبة كلية لزومية ليلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ومن عدم اللازم عدم الملزوم أو يكون الاستثنائى مشتملا على مقدمة حاكمة بالمعاندة بين الامرين ليلزم من وجود أحدهما عدم الآخر أو من عدم أحدهما وجود الآخر وتسمى تلك المقدمة شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا أى صدقا وكذبا أى لايصدقان معا ولا يكذبان معا كالمثال المذكور ومانعة الجمع ان تعاندا صدقا فقط أى لايصدقان معا ويكذبان معا كقولنا اما أن يكون هذا الشئ انسانا أو فرسا ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا فقط أى لايكذبان ويصدقان كقولنا اما أن يكون هذا الشئ لا انسانا أو لا فرسا ولا

يخفى